

المجلس شكّل لجنة تحقيق بما ورد في محاور الاستجواب

9 نواب طرحوا الثقة بالحجرف... وهايف انسحب في آخر 5 دقائق

أكون متصدياً لدعاءاته ومفندا كل ما احتواه من مغالطات وسرد غير دقيق لمجبودات ضخمة قادتها كوكبة جديدة من القيادات في وزارة المالية والجهات التابعة.. وأضاف انه أثر إلا ان يتحمل كامل مسؤولية الرد ومواجهة الاستجواب متسلحا بالمصادقية «حيث انني ارى ان هذا الاستجواب من وجهة نظري الخاصة هو استجواب الماضي وردي هو للمستقبل وهو أيضا استجواب الادعاء الذي تنصّى له برود الصديق والمصادقية..

وأكد انه لا يجوز أبداً من الممارسة المسؤولة والمساءلة الدستورية السلمية التي تغلب المصلحة العامة على الخاصة وتسلط الضوء على الأخطاء وليس الأشخاص وتهدف إلى المعالجة والإصلاح وليس المشاغبة والإقصاء.

وبين ان المساءلة يجب ان ترتكز على الممارسات الدستورية الصحيحة لاستجلاء الحقائق وليس للاستعراض والمكاسب الانتخابية حتى تكون ممارسة صادقة بكل ما يحمله الصديق من معنى.

وأبدى الوزير الحجرف عدداً من الملاحظات على الاستجواب الذي تضمن 72 ادعاء منها ان نسبة 95% من اجمالي ادعاءات الاستجواب أتت في فترات سابقة لتوليه الحقيقة الوزارية.

وأشار الى ان الاستجواب تضمن فقرات تم نسخها حرفياً من استجواب سمو الشيخ جابر مبارك رئيس مجلس الوزراء الذي قدم في مايو من عام 2017 إضافة إلى مواضيع تمت مناقشتها في استجواب وزير المالية الأسبق مصطفى الشمالي في عام 2012.

وقال ان بعض بنود الاستجواب جاءت بنسخ كامل من تقارير ديوان المحاسبة السابقة «والتي لم تأت بأي جديد بل ان بعض بنودها قد اشيع نقاشا وبعضها الآخر قد تم حله أو تلافي ملاحظات الديوان فيه».

وتحدث النائب شعيب الموزيري مؤكداً للاستجواب بينما تحدث النائب مبارك الحجرف معارضاً وبعدها اكتفى المجلس بالمناقشة وقال رئيس مجلس الامة مرووق الغانم أثناء رفع الجلسة لقد تم الانتهاء من الاستجواب بتشكيل لجنة تحقيق تختص بكل ما ورد في محاور الاستجواب على ان تقدم تقريرها الى المجلس خلال 3 أشهر.

وزير المالية: واجهت الاستجواب رغم عدم دستوريته



(تصوير فؤاد الشيخ)

• نايف الحجرف يتلقى التهاني بعد تجديد الثقة

مخالفته للمفهوم الدستوري للمساءلة السياسية، مؤكداً انه أثر ان يتحمل كامل مسؤولية الرد ومواجهة الاستجواب متسلحا بالمصادقية.

وأشار الى ان بعض الوقائع في هذا الاستجواب يرجع إلى ما قبل عام 1995 في دلالة واضحة على انه قد تم تجميع بعض بنوده ومحاوره من استجوابات سابقة وتقارير رقابية قديمة افترقت إلى رابط يجمعها إلا محاولة تحميل الوزير المسؤولية بشكل ابعد عن البسط أسس الموضوعية وابتعد عن الممارسة الديمقراطية الصحيحة التي تنص على عدم تحميل الوزير المسؤولية السياسية الا من تاريخ اداءه القسم وتوليه الحقيقة الوزارية.

وبين انه على الرغم من كل ما ذكرته عن الاستجواب إلا انني أثرت إلا ان

وان نضع جميع الامور امام الوزير حتى يتمكن من التقيد ويقدم ما يثبت عكس كلامنا.

وكان القانون ينص على مسألة الاستبدال ونظراً لعدم قدرة المتقاعدین للذهاب الى البنوك طفقوا مادة الاستبدال وهي مادة تعطي للمتقاعد الحق في الحصول على مبالغ وفق قيمة دينارية ترتبط بسن المؤمن له، وصدر تعديل لمدة الاستبدال وحدد هذه المدة بجدول زمني بحيث ان قيمة الدينار ترتبط مع السن.

وهو هارب خارج الكويت وتصرف له نهاية الخدمة، ووزير المالية ذكر أن القضاء السويدي يستعد لرفع قضية ضد فهد الرجعان اللص الذي اختلس المال العام، وتم التراضي والتمايز في هذه القضية.

أكثر من مليار دولار تم الاستيلاء عليها من خلال الأوبشن وصدوق الموائى، ولكن هناك تراخياً وشراكة في التستر، وهذا تجاوز صارخ فهد الرجعان استولى على 400 مليون دينار وانضح أن سرقات فهد الرجعان بمشاركة أناس هربوه خارج الكويت. د. بدر الملا: يؤكد ان الاستجواب موجه لصفة الوزير وتقديرنا واحترامنا لشخصه وشخص جميع من يعملون في الجهات التابعة للوزير وهو سؤال مغلف وحرصنا على ان يباغت الوزير

المستجوبان: غياب دور الوزير في استعادة الأموال المسروقة

مناقش مجلس الامة في جلسته أمس الاستجواب المقدم من النائبين رياض العدساني وبدر الملا الى وزير المالية نايف الحجرف دون تقديم كتاب طرح الثقة، وذلك بعد عدم الحصول على العدد الكافي لتقليده، وقرر المجلس تشكيل لجنة تحقيق بكل ما ورد في الاستجواب وان تقدم تقريرها خلال 3 أشهر.

وقال رئيس مجلس الامة مرووق الغانم بعد الانتهاء من الجلسة ان المجلس جدد الثقة بوزير المالية شاكرًا للمستجوبين والمستجوب على رقي الطرح.

وفيما يلي التفاصيل: افتتح رئيس مجلس الامة مرووق الغانم الجلسة العادية العلنية أمس الثلاثاء عند الساعة التاسعة والنصف بعد ان كان قد رفعها لمدة نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب، وثلا الأمين العام أسماء الاعضاء الحاضرين والمعتذرين والغائبين بدون إذن او اخطار، كما تلا أسماء الاعضاء الغائبين بعذر أو بدون عذر عن حضور اجتماع او اكثر من اجتماعات اللجان منذ الفترة من 12 مايو حتى 3 يونيو 2019.

التصديق على المضايقات صائب المجلس على المضايقات ذات الأرقام 1420 خاصة، 1421، ب، ج، بتاريخ 12 و14 و15 و16 مايو.

مرزوق الغانم: ابغني وزير الداخلية بالموافقة على طلب تخصيص ساعتين من الجلسة القادمة لمناقشة استعدادات الدفاع المدني والداخلية لمواجهة أي طارئ «بدلاً من الرسالة».

وانتقل المجلس الى مناقشة بند الأسئلة: وافق المجلس على إحالات الواردة في جدول الأعمال.

الإحالات وافق المجلس على إحالات الواردة في جدول الأعمال.

انتقل المجلس إلى مناقشة الاستجوابات المقدمة من النائبين رياض العدساني وبدر الملا الى وزير المالية د. نايف الحجرف والمكون من 5 محاور.

نايف الحجرف «وزير المالية»: مستعدون لصعود المنصة وتفنيد

انتقل المجلس إلى مناقشة الاستجوابات المقدمة من النائبين رياض العدساني وبدر الملا الى وزير المالية د. نايف الحجرف والمكون من 5 محاور.

نايف الحجرف «وزير المالية»: مستعدون لصعود المنصة وتفنيد

مقدمو طلب طرح الثقة

تقدم تسعة نواب بطلب الى رئيس مجلس الامة مرووق الغانم ل طرح الثقة في وزير المالية نايف الحجرف، وذلك استناداً الى الدستور واللائحة الداخلية للمجلس، والنواب هم:

عبدالكريم الكندري، وعادل الدخمي، وشعيب الموزيري، وحمدان العازمي، وبدر الملا، وعبدالوهاب البابطين، ومحمد المطير، ورياض العدساني، وثامر السويط.

النهام أصدر تعميماً بعد دورة تدريبية لضباط الصف الجامعيين لترقيتهم



• عصام النهام

كتب محسن الهيلم:

أصدر وكيل وزارة الداخلية الفريق عصام النهام تعميماً بعد دورة تدريبية لضباط الصف من حملة المؤهلات الجامعية تمهيداً لترقيتهم إلى رتبة ملازم وذلك وفقاً للشروط الواردة بالمادة «71 مكرر» والمادة «3» من القرار الإداري رقم «2019/2480»، وأوضح الإدارة العامة للعلاقات العامة والإعلام وبدر الملا الى وزير انه على ضباط الصف الكويتيين الحاصلين على مؤهل جامعي

أو ما يعادله التقدم إلى الإدارة العامة لشؤون قوة الشرطة خلال الفترة من 2019/6/16 حتى 2019/6/27 مصطحبين معهم أصول شهادة الجنسية وصورة منها وشهادة الجنسية للأب والأم وصورة منهما، والمؤهل الجامعي باللغة العربية مبيئاً به المعدل والتقدير الحاصل عليه وصورة منه.

ويشترط في جميع الحالات أن يكون قد مضى على بقاء ضابط الصف خمس سنوات على الأقل في خدمة قوة الشرطة.

وأصدر وكيل وزارة الداخلية الفريق عصام النهام تعميماً بعد دورة تدريبية لضباط الصف من حملة المؤهلات الجامعية تمهيداً لترقيتهم إلى رتبة ملازم وذلك وفقاً للشروط الواردة بالمادة «71 مكرر» والمادة «3» من القرار الإداري رقم «2019/2480»، وأوضح الإدارة العامة للعلاقات العامة والإعلام وبدر الملا الى وزير انه على ضباط الصف الكويتيين الحاصلين على مؤهل جامعي

أو ما يعادله التقدم إلى الإدارة العامة لشؤون قوة الشرطة خلال الفترة من 2019/6/16 حتى 2019/6/27 مصطحبين معهم أصول شهادة الجنسية وصورة منها وشهادة الجنسية للأب والأم وصورة منها، والمؤهل الجامعي باللغة العربية مبيئاً به المعدل والتقدير الحاصل عليه وصورة منه.

ويشترط في جميع الحالات أن يكون قد مضى على بقاء ضابط الصف خمس سنوات على الأقل في خدمة قوة الشرطة.

وأصدر وكيل وزارة الداخلية الفريق عصام النهام تعميماً بعد دورة تدريبية لضباط الصف من حملة المؤهلات الجامعية تمهيداً لترقيتهم إلى رتبة ملازم وذلك وفقاً للشروط الواردة بالمادة «71 مكرر» والمادة «3» من القرار الإداري رقم «2019/2480»، وأوضح الإدارة العامة للعلاقات العامة والإعلام وبدر الملا الى وزير انه على ضباط الصف الكويتيين الحاصلين على مؤهل جامعي

«الداخلية»: أي مقيم لديه ملصق إقامة سارية يستطيع السفر من دون «المدنية»

كتب محسن الهيلم:

وأضافت الإدارة أنها سبق أن قامت بحملة إعلامية بشأن صدور القرار الوزاري رقم 2019/135 بشأن الاستعاضة بملصق الإقامة بالبطاقة المدنية بالتعاون مع الإدارة العامة لشؤون الإقامة والهيئة العامة للمعلومات المدنية والجهات الأخرى المعنية.

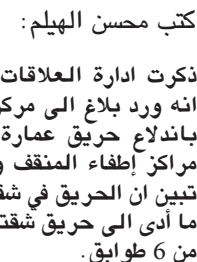
وأهابت الإدارة بوسائل التواصل الاجتماعي مراعاة الدقة والحذر فيما تنشره من أخبار تتعلق بالشأن الأمني.

يستطيع السفر بدون البطاقة ويعتمد على الملصق الموجود بجواز السفر.

وبينت ان من قام بعمل إقامة من تاريخ 2019/3/10 فما بعد، أو نقل معلومات من جواز سفره القديم إلى جوازه الجديد فهذا يحتاج عند السفر إلى البطاقة المدنية بحيث يكون الاسم الأول والأخير في البطاقة المدنية لا يتينياً مطابفا للجواز، وجنسية حامل الجواز مطابقة للبطاقة المدنية ورقم الجواز يكون صحيحاً في البطاقة المدنية.

علقت الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني بوزارة الداخلية على الفيديو المتداول على مواقع التواصل الاجتماعي بأنه لا يمكن سفر المقيمين إلا بوجود بطاقة مدنية، موضحة بأن أي مقيم لديه ملصق الإقامة سارية المفعول قبل صدور القرار الوزاري رقم 2019/135 بتاريخ 2019/3/10 بشأن الاستعاضة بملصق الإقامة بالبطاقة المدنية

إصابة إطفائيين في حريق عمارة بالفنتاس



• رجال الإطفاء أثناء مكافحتهم للحريق

ذكرت ادارة العلاقات العامة والإعلام بالإدارة العامة للإطفاء انه ورد بلاغ الى مركز العمليات في الادارة العامة للإطفاء يفيد بانندلاع حريق عمارة بمنطقة الفنتاس وعلى الفور تم توجيه مراكز إطفاء المنقف والقرين ومشرف وعند وصول فرق الإطفاء تبين ان الحريق في شقة بالدور الخامس وامتد إلى منور العمارة ما أدى الى حريق شقتين بالدورين الأول والثاني في عمارة تتكون من 6 طوابق.

وعلى الفور قام رجال الإطفاء بتشكيل فرقتين الفرقة الأولى للإنقاذ والفرقة الثانية للمكافحة وتم إخلاء العمارة من السكان وتمكن رجال الإطفاء من السيطرة على الحريق وإخماده مع وجود إصابتين من قبل رجال الإطفاء بسبب الأجهاد الحراري وتم نقلهما على الفور إلى مستشفى العبدان لتلقي العلاج، وجار التحقيق من قبل مراقبة تحقيق الحوادث لمعرفة أسباب الحادث.

حضر الى موقع الحريق نائب المدير العام لشؤون قطاع المكافحة اللواء جمال البليهيص وقطاع الوقاية.

كتب محسن الهيلم:

مركز إطفاء السالمية الي مكان الحادث وعند الوصول شرع رجال الإطفاء الي مكافحة الحريق والحد من انتشاره في المركبات المجاورة دون وقوع أي إصابات، هذا وجار التحقيق من قبل مراقبة التحقيق والحوادث لمعرفة اسباب الحريق.



• رجال الإطفاء خلال الحملة التفتيشية

تجاوزت اشتراطات الأمن والسلامة «الإطفاء»: مخالفة 30 منشأة وإنذارها بالغلق الإداري

والممتلكات، وقد أسفرت الحملة عن رصد ومخالفة 30 منشأة مع إنذار أصحابها بالغلق الإداري خلال مدة أقصاها 72 ساعة لتصحيح وضع هذه المخالفات، ويأتي ذلك تحت الإشراف المباشر من نائب المدير العام لقطاع الوقاية اللواء خالد عبدالله.

واصلت فرق التفتيش التابعة لقطاع الوقاية بالإدارة العامة للإطفاء حملاتها التفتيشية على المنشآت المخالفة، حيث لم تقف حرارة الصيف العالية عائقاً أمام رجال الإطفاء لحماية الأرواح

كتب محسن الهيلم:

واصلت فرق التفتيش التابعة لقطاع الوقاية بالإدارة العامة للإطفاء حملاتها التفتيشية على المنشآت المخالفة، حيث لم تقف حرارة الصيف العالية عائقاً أمام رجال الإطفاء لحماية الأرواح



• السيارات مشتعلة